

## الخالد: دعم المبادرات والجهود الهادفة للارتقاء بالأداء في قطاعات «الأحمدي»

6



## الدلال يسأل وزير التربية عن عدد وقيمة عقود الصيانة استعداداً للعام الدراسي المقبل



محمد الدلال

وجه النائب محمد الدلال سؤالي إلى وزير التربية والتعليم العالي، قال في السؤال الأول: الذي حصل في عقود الصيانة وتأخير تنفيذها وتأخير توقيعها للعام الماضي للمدارس تسبب في كارثة في جاهزية المدارس، وقد أثرت سلباً على التحصيل الدراسي وتسبب بإرباك اداري كبير، ويعكس ذلك سوء في الإدارة وسوء في الاستعدادات المقترضة، لذا يرجى افادتنا بالتالي:

1- كم عدد كافة عقود الصيانة التي تم توقيعها حتى تاريخه استعداداً للعام الدراسي القادم وما قيمتها؟ يرجى تزويدنا بالشرائح التي تم التعاقد معها لهذا الغرض.  
2- يرجى تزويدنا بأسماء المدارس التي لم يبرم لها عقود صيانة للعام الدراسي القادم، مع ذكر أسباب عدم إبرام العقود.  
3- هل قامت وزارة التربية باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة اتجاه الشركات والأطراف التي تولت أعمال الصيانة للمدارس في العام الدراسي السابق وبالأخص الشركات والأطراف التي اخلت بواجباتها مع تزويدي بما اتخذ حيال تلك الشركات والأطراف وهل تم استبعادها من التعاقد مجدداً أم لا مع ذكر السبب.

وفي السؤال الثاني قال الدلال: منذ فترة طويلة تم نقل إدارة التعليم الخاص من مبنى مدرسة تابع لوزارة التربية في منطقة السالمية إلى موقع آخر، ويتداول أنه يتم الترتيب لتخصيص مدرسة السالمية التي كانت تشغلها إدارة التعليم الخاص لأحد الشركات الخاصة أو الجهات التعليمية الخاصة مما يعد انتهاك صارخ لأسس الحوكمة وتكافؤ الفرص ولتأكد أنه يعد إهمال جسيم في الحفاظ على الأموال العامة، لذا يرجى افادتنا بالتالي:  
1- يرجى افادتنا عن صحة ما يتداول اعلاه في مقدمة السؤال من عدمه كما يرجى تزويدنا بالمستندات والخطابات والطلبات الخاصة بتخصيصها لأي جهة كانت.  
2- في حالة تخصيص الموقع المذكور لأي جهة حكومية يرجى تزويدنا بصورة من الكتب الرسمية التي تثبت ذلك.  
3- إذا كان قرار الوزارة بإبقاء أو استغلال الموقع لصالح وزارة التربية أو أي جهة تابعة لها، ما هي الأسباب التي منعت الوزارة من الاستغلال الفعلي للموقع في أي مشروع للوزارة حتى تاريخه.  
4- هل يوجد لدى وزارة التربية والتعليم العالي ضوابط أو نظم أو لوائح أو قرارات منظمة لاستغلال المواقع والمباني العائدة للوزارة وهل يتطلب موافقة إدارة املاك الدولة بوزارة المالية إذا رغبت وزارة التربية والتعليم العالي باستغلال أي موقع من المواقع العائدة للوزارة مع تزويدي بنسخ من تلك القرارات والنظم الخاصة في هذا الشأن.

## الهاشم: وافقت على اتفاقية التعاون القضائي مع مصر لأنها تحمي الكويتيين وتنظم إعارة المستشارين



صفاء الهاشم

أكدت النائب صفاء الهاشم أنها صوتت بالموافقة على اتفاقية التعاون القانوني والقضائي بين الكويت ومصر لأنها تحمي الكويتيين وتمنح الكويت الحق بناء على هذه الاتفاقية بالمطالبة بهم لاستكمال عقوباتهم في الكويت، لافتة إلى أن «الملحق الكويتي» لاتفاقية هو نقطة في بحر الاتفاقية بالمجمل، لتنظيم الإعارة والإستعارة مع المستشارين موضحة أن سبب تصويتها هو أن يكون هناك تنظيم بدل مايجرى حالياً في الكثير من الأمور أهمها آلية الإستعانة.

وقالت صفاء الهاشم في تصريح لها: تداولت ورقة تصويت بجلسته 28 مايو 2018 طرحها أحد أعضاء حركة حدس في لقاء تلفزيوني في محاولة لتشويه صورتها، وأرد عليه بالآتي:

أولاً: إتفاقية التعاون القانوني والقضائي هي في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية والجزائية (الجنائية) ونقل المحكوم عليهم بعقوبات سلبية للحرية بين دولة الكويت ومصر. هذه الإتفاقية مائة وجامعة وشاملة تعرف للملئ لنا واللى علينا. وحماية أبنائنا الكويتيين لو لاسمح الله حصلت جريمة أو قضية وتم سجنهم، تمنح الإتفاقية السنوية المختصة لإنتاج البرامج التلفزيونية؟  
3- كشف باسماء المسؤولين عن قطاع الأخبار والبرامج السياسية، مع بيان مؤهلاتهم وروايتهم ومكافاتهم.  
4- الأليات والمعايير المتبعة باختيار البرامج.  
5- هل توجد لجنة مختصة باختيار البرامج؟ إذا كانت الإجابة الإيجابية لمتمى شكلت هذه اللجنة؟ مع تزويدي بأسماء أعضاء اللجنة ووفق أي معايير تم اختيارهم؟ وكم تبلغ الميزانية المختصة للبرامج لسنة 2018-2019؟  
و وجه الخضير سؤالي إلى 7 وزراء، طالب فيه بتزويده وإفادته بالآتي:  
1- كشف باسماء المستشارين غير الكويتيين المعينين في مكاتب الوزراء وعدهم

## «التعليمية» بحثت «حماية المعلم» و«الجامعات الحكومية»

# وزير التربية طلب سرية الرد على سؤال أبل حول الشهادات المزورة



وزير التربية ووكيل الوزارة خلال الاجتماع

ونحن نسير بخطى ثابتة متوقفاً الانتهاء منه ومن قوانين أخرى قبل فبراير المقبل من اللجنة. وبين أن اللجنة بحثت مع وزير التربية الشهادات الوهمية المزورة، لافتاً إلى أن وزير التربية أكد أن الرد على سؤال النائب أبل حول الشهادات المزورة سري والإطلاع على الرد سيكون من قبل النائب. وأوضح أن النائب د. خليل أبل سيرعرض على مكتب المجلس بحث مدى الحاجة إلى سرية الرد على سؤال الشهادات المزورة من عدمها.

والتعديلات الخاصة بالأمور المالية كالتدليات والمكافآت، معلناً أن على كل شغلي الوظائف التربوية المساندة أن ينيبوا من يرون لحضور اجتماع اللجنة التعليمية الإثنين المقبل لمناقشة موضوعهم متمنياً ممن يرغب بالحضور إخطار اللجنة من الآن للخميس لأنه سيكون آخر يوم لاستقبال الاسماء ولن يتم استقبال اي اسم بعد ذلك. وأشار الى ان اللجنة ناقشت مشروع الجامعات الحكومية والمواد الخاصة بالقانون



جانب من اجتماع اللجنة التعليمية امس

وهناك تباين في وجهات النظر بين أعضاء اللجنة والجانب الحكومي وقررننا الانتظار للتقرير الذي سيصدره الوكيل المساعد للشؤون القانونية لمعرفة القصور التشريعي بهذا الشأن وسيتم النظر بهذا الموضوع بعد اسبوعين لاستكمال النقاش. الرويعي انه تم تزويد اللجنة بمخاطبة وزير التربية لديوان الخدمة المدنية بهذا الشأن وتم تزويدنا بجدول يتضمن الاعداد وحجم الزيادة

وقد عقدت اللجنة التعليمية البرلمانية اجتماعها وناقشت ثلاث موضوعات أولها حماية المعلم والثاني الوظائف التربوية المساندة والثالث قانون الجامعات الحكومية. وقال رئيس اللجنة النائب الدكتور عودة الرويعي: ان اللجنة التعليمية بحثت مشروع قانون حماية المعلم وتم التطرق الى قضية هل نحن بحاجة الى قانون بهذا الشأن ام نكتفي بقانون الجزاء وما يتعلق بحماية الموظف العام

## اللجنة ناقشت الحساب الختامي لوزارة الدفاع عن السنة المالية 2017/2018

# عبدالصمد: «الميزانيات» طالبت بتخصيص ميزانية التسليح وقيمتها 3 مليارات دينار للاحتياجات العسكرية

وهندسية للشؤون العسكرية والتي بلغ عددها 4443 موظفا منهم 193 تم تعيينهم مؤخرا حيث بلغ اجمالي رواتبهم 27 مليون دينار سنويا، مما أدى إلى انخفاض نسبة الكويتيين في المهن الخاضعة لسياسة التكويت.



جانب من اجتماع لجنة الميزانيات امس

وهدسية للشؤون العسكرية والتي بلغ عددها 4443 موظفا منهم 193 تم تعيينهم مؤخرا حيث بلغ اجمالي رواتبهم 27 مليون دينار سنويا، مما أدى إلى انخفاض نسبة الكويتيين في المهن الخاضعة لسياسة التكويت. وشددت اللجنة على ضرورة انتاج الطائرات مستحتمل على ميزانية التسليح، وهي أمور ستبنيها اللجنة تفصيلا في كتاب سترسله للوزير خاصة وأن هناك عقود أخرى رديوان المحاسبة وأرقها ليعاد بحثها عن طريق ميزانية الحرس الوطني.

يجب أن تخصص للاحتياجات وزارة الدفاع من التجهيزات العسكرية كما نص القانون، خاصة وأن هناك ملاحظات في تقرير ديوان المحاسبة تبين التعاقد دون مسوغ قانوني لشراء عدد من الطائرات لصالح الحرس الوطني وأن قيمة تلك الطائرات مستحتمل على ميزانية التسليح، وهي أمور ستبنيها اللجنة تفصيلا في كتاب سترسله للوزير خاصة وأن هناك عقود أخرى رديوان المحاسبة وأرقها ليعاد بحثها عن طريق ميزانية الحرس الوطني.

العروض ودراسة العطاءات والمواقفة على الترسية بموجب مذكرة ترميز دون توفر اعتماد مالي في ميزانيات وزارة الدفاع ولم يصدر حينها قانون التسليح بعد، مع الملاحظة أن هناك من الإدارات المعنية التي سارت في بعض تلك الصفقات قد تجاوزت على لجان الوزارة المنوط بها قانونا القيام بهذه الأعمال. علما بأن جميع هذه الأمور بينها ديوان المحاسبة في تكليفه وأبلغها مجلس الوزراء والتي يجب أن تكون محل اهتمام لاتخاذ كافة الإجراءات التي تكفل حق الوزارة حيال اتخاذ التي أثرت ومنها العمولات كي لا يكون هناك لغط. مع تشديد اللجنة أن ما خصص في ميزانية التسليح والبالغة 3 مليارات دينار

رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب عدنان سيد عبدالصمد ان اللجنة اجتمعت لمناقشة الحساب الختامي لوزارة الدفاع عن السنة المالية 2017/ 2018 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنه. و اضاف: وتبين للجنة ما يلي: أولا: الميزانية الاستثنائية للتسلح للسنة الثالثة على التوالي لم يصل أي حساب ختامي على الميزانية الاستثنائية للتسلح خلافا للقانون الذي نص على اعداده سنويا، ووفقا لفحص ديوان المحاسبة على تنفيذ ما يخص عقود التسليح فقد تبين له أن تطبيق القانون بصورته الحالية أدى إلى عدم انتظام أعماله المحاسبية وعدم احكام الرقابة من قبل الأجهزة الرقابية.

## ثمن جهود «الداخلية»، بإلقاء القبض على المتسببين في وفاة الشمري عسكري طالب وزير الصحة باتخاذ إجراءات حاسمة لايقاف مسلسل الأخطاء الطبية المتكررة



عسكر العنزي

الطبية لا يزال نارفا وعلينا أن نوقفه حتى لو تطلب الأمر تشكيل لجنة تحقيق برلمانية. وأشاد العنزي بجهود وزير الداخلية الذي أعز إلى رجاله بالقبض على الطبيين اللذين تسببا في وفاة الشمري مطالبا باتخاذ بحقهما جميع الإجراءات واحالتهم إلى القضاء بنهته اهمال وتقاعس أفضى إلى وفاة.

طالب النائب عسكر العنزي وزير الصحة الشيخ د. باسل الصباح باتخاذ إجراءات حاسمة لايقاف مسلسل الأخطاء الطبية المتكررة ومحاسبة المتسببين في وفاة المواطنة سعاد الشمري، وتأمين العنزي جهود رجال وزارة الداخلية وعلى رأسهم نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح الذين ألغوا القبض على الذين تسببوا في وفاة الشمري في مستشفى خاص. وقال العنزي في تصريح صحافي: ان عدم اتخاذ وزارة الصحة اجراءات صارمة حيال الأخطاء الطبية التي أودت بحياة الكثير من أبناء الوطن وتقاعس وزير الصحة في مواجهة الإهمال الطبي الذي كان وراء ازمات الأرواح ساهم في شوع الكثير من الأخطاء الطبية لأن من تسببوا في وفاة المرضى لم يتعرضوا إلى عقاب رادع لاجل أن أحدهم خصم من راتبه أسبوع ولا ريب أنه نمن بخس مقابل ازمات الأرواح داعيا إلى إقرار قانون يغلظ عقوبة الأخطاء الطبية ليعمل كل خطيء مسؤولياته لأن الأمور لم تعد تطاق. وتساءل العنزي ما هي الإجراءات والتدابير التي اتخذتها وزارة الصحة والوزير حيال هذه الأخطاء المتكررة وأخرها الشمري التي ذهبت بسبب أخطاء طبية فاحدة ارتكبها أطباء يعملون في مستشفى خاص مطالبا بإجراء تحقيق موسع يشمل استعدادات المستشفيات على اجراء العمليات وقدرتها على ذلك وهل لديها المعدات الكافية وعموما أن جرح الأخطاء

## الخضير يستفسر عن عدد الوافدين والمستشارين غير الكويتيين بعدد من الوزارات

مؤهلاتهم العلمية ومسمياتهم الوظيفية وروايتهم منذ تاريخ 1/ 12/ 2016 حتى تاريخ ورود هذا السؤال. 2- نسخة من العقود التي جددت للمستشارين غير الكويتيين في الوزارات الثماني والجهات التابعة لها خلال الفترة المذكورة. 3- قيمة المستحقات المالية التي صرفت للمستشارين غير الكويتيين الذين انتهت خدمتهم أو استقالوا أو تم نديهم. 4- عدد الوافدين المعينين في الوزارات المذكورة ومؤهلاتهم العلمية ومسمياتهم الوظيفية وروايتهم خلال الفترة المذكورة. 5- عدد الوافدين المعينين على بند المكافآت في الوزارات خلال الفترة المذكورة. والوزارات والجهات التي قدمت لها السؤال هي: الداخلية والإعلام والأشغال العامة والعدل والأوقاف والشؤون الإسلامية والدولة لشؤون البلدية وبلدية الكويت والدولة لشؤون مجلس الأمة والهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية والهيئة العامة للشباب والهيئة العامة للرياضة.

سأل وزير الإعلام عن معايير اختيار البرامج في تلفزيون الكويت الخضير يستفسر عن عدد الوافدين والمستشارين غير الكويتيين بعدد من الوزارات وجه النائب حمود الخضير سؤالاً إلى وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب محمد الجبري طالب فيه تزويده وإفادته بالآتي: 1- ما الضوابط والشروط المتبعة بخصوص البرامج التي تعرض على تلفزيون الكويت؟ 2- كم تبلغ التكلفة السنوية المختصة لإنتاج البرامج التلفزيونية؟ 3- كشف باسماء المسؤولين عن قطاع الأخبار والبرامج السياسية، مع بيان مؤهلاتهم وروايتهم ومكافاتهم. 4- الأليات والمعايير المتبعة باختيار البرامج. 5- هل توجد لجنة مختصة باختيار البرامج؟ إذا كانت الإجابة الإيجابية لمتمى شكلت هذه اللجنة؟ مع تزويدي بأسماء أعضاء اللجنة ووفق أي معايير تم اختيارهم؟ وكم تبلغ الميزانية المختصة للبرامج لسنة 2018-2019؟  
و وجه الخضير سؤالاً إلى 7 وزراء، طالب فيه بتزويده وإفادته بالآتي:  
1- كشف باسماء المستشارين غير الكويتيين المعينين في مكاتب الوزراء وعدهم